الأنباء
الاربعاء 28 يناير 2015

النائب العام المصري يدرس مذكرة تتهمه ونجليه بالفساد

القضاء الإداري: مبارك «أسبق» وليس «مخلوعا»

القاهرة ـ وكالات: أكدت محكمة القضاء الإداري برئاسة المستشار يحيى دكروري، ان الرئيس الأسبق حسني مبارك ليس «مخلوعا»، حيث قضت بعدم قبول دعوى أقامها محام عام 2011، طالب فيها بنقل مبارك إلى أحد السجون العمومية شأنه شأن أي سجين، وبوصفه الرئيس المخلوع لأنه ترك الحكم كرها وليس طوعا.

وقد رفضت المحكمة ذلك مشيرة الى ان مبارك ليس مخلوعا وليس مسجونا، وإنما يجب وصفه بأنه رئيس جمهورية سابق، وجاء في الحيثيات التي تم بناء الحكم عليها ان مدة إيداع رئيس الجمهورية الأسبق بالمستشفى انتهت ولذا ينبغي عدم الاستمرار في نظر هذه الدعوى.

أما عن وصف مبارك بالمخلوع، فقالت المحكمة إنه لا يوجد اي قاعدة قانونية في النظام القانوني المصري تفرض عند الحديث عن رئيس الجمهورية الأسبق استخدام وصف المخلوع سواء كان ذلك الحكومة أو غيرها.

الجدير بالذكر أن الدعوى التي حملت رقم «44914» لسنة 65 قضائية ذكرت أن المادة 85 من دستور 1971 نصت في الفقرة الثالثة منها على أن يتولى رئيس الجمهورية مؤقتا لحين الفصل في الاتهام، وتكون محاكمة رئيس الجمهورية أمام محكمة خاصة ينظم القانون تشكيلها وإجراءات المحاكمة أمامها ويحدد العقاب، وإذا حكم بإدانته أعفي من منصبه مع عدم الإخلال بالعقوبات الأخرى، مشيرة إلى أن مبارك استغل سلطته في عدم إصدار هذا القانون، ظنا منه أن هذا يعفيه من المسؤولية.

وأوضحت الدعوى أنه وفقا للقانون فإن السجون تخضع للسلطة التنفيذية تحت إشراف النائب العام، وهذا التنظيم يعد شأنا إداريا بحتا، مشددة على مخالفة وزير الداخلية والنائب العام مبدأ المساواة، بأن يخص الرئيس المخلوع بمعاملة خاصة، وإبقائه في مستشفى شرم الشيخ وبالأخص «منتزه شرم الشيخ» وبعده مستشفى المعادي العسكري، ما أدى إلى وجود تفرقة مخالفة للإعلان الدستوري الصادر في عهد المجلس العسكري.

إلى ذلك، قال الحقوقي المصري جورج إسحاق: إن النائب العام هشام بركات، يدرس مذكرة قانونية تتهم الرئيس الأسبق حسني مبارك ونجليه علاء وجمال بالفساد. ولم يعلق النائب العام المصري رسميا على هذه التصريحات، غير أنه استقبل امس الاول بمكتبه بدار القضاء العالي بوسط القاهرة وفدا من الشخصيات العامة والسياسية والحقوقية بينهم جورج إسحاق والمحاميان طارق نجيدة وياسر أحمد، والذين كانوا تقدموا يوم الأحد بهذه المذكرات القانونية الثلاثية للاستماع إليهم.

وفي تصريحات صحافية، قال جورج إسحاق، إن «النائب العام وافق على المذكرة التي طالبوا فيها بمصادرة 5 ڤيلات وملحقاتها مملوكة لمبارك ونجليه علاء وجمال»، موضحا أن النائب العام أخطرهم بـ «فحص المذكرة واتخاذ الإجراءات القانونية حيالها، وما إذا كان سيتم سماع أقوالهم من عدمه».

وأضاف إسحاق أن «النائب العام أمر بحفظ التحقيق في مذكرتين تقدم بهما الوفد تخصان الرئيس الأسبق حسني مبارك ونجليه علاء وجمال، ورجل الأعمال حسين سالم، ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي ومساعديه الستة، ومتهمي موقعة الجمل»، التي وقعت إبان ثورة يناير 2011. وأوضح أنه «تم رفض المذكرة القانونية الأولى والخاصة بمذكرة طعن على أحكام البراءات الصادرة ضد مبارك»، موضحا أنه «بالفعل تقدم بالطعن على الحكم والذي أعلنه النائب العام في ديسمبر الماضي».

وأشار إسحاق إلى أن «النائب العام أمر بحفظ المذكرة القانونية الثانية ورفضها، والتي طالبوا فيها بإعادة محاكمة المتهمين في قضية موقعة الجمل، والتي وقعت بميدان التحرير، وسط القاهرة، مخلفة قتلى ومصابين»، موضحا أن «أسباب رفض المذكرة انتهاء المدة القانونية للتقدم بالطعن». ولم يتسن الحصول على رد فوري من فريد الديب محامي مبارك بخصوص هذه الاتهامات، كما لم يصدر بيان رسمي منه أيضا بخصوص تلك الواقعة.

صورة أرشيفية لنجلي الرئيس الأسبق مبارك علاء وجمال

جورج إسحاق: النائب العام وافق على فحص مذكرة تطالب بمصادرة 5 ڤيلات وملحقاتها مملوكة لمبارك ونجليه

«النقض» تؤيد حبس أحمد ماهر وعادل ودومة

القاهرة ـ الأناضول: أيدت محكمة النقض المصرية، حكما بسجن 3 سنوات، لـ3 من نشطاء ثورة يناير2011، عقب إدانتهم بخرق «قانون التظاهر»، بحسب مصدر قضائي.

وقال المصدر، إن محكمة النقض (محكمة تنظر الطعون على الأحكام)، قضت امس، في حكم نهائي، بتأييد حكم سابق بحبس 3 من نشطاء ثورة يناير 2011، وهم أحمد ماهر منسق حركة 6 أبريل الشبابية، ومحمد عادل، وأحمد دومة، لمدة 3 سنوات.

وقال طارق العوضي محامي المتهمين، إن «الحكم نهائي وغير قابل للطعن».

ويعد الثلاثة من نشطاء ثورة يناير البارزين التي أطاحت بحكم الرئيس المصري الأسبق حسني مبارك، وأجبرته على التنحي في 11 فبراير من ذات العام.

وكانت محكمة جنح عابدين قد قضت في ديسمبر 2013، في حكم أول درجة، على كل من، أحمد ماهر، وعادل، ودومة، بحبسهم 3 سنوات، لاتهامهم بخرق «قانون التظاهر»، والمشاركة في تجمهر دون تصريح من الجهات المختصة في أحداث محكمة عابدين (وسط القاهرة)، التي وقعت يوم 30 نوفمبر 2013.

ووجهت النيابة العامة للمتهمين ارتكاب جرائم التعدي بالضرب، على مجندي الأمن المركزي المكلفين بتأمين محكمة عابدين، ما أدى إلى إصابة 6 منهم، وتنظيم تظاهرة دون ترخيص، أثناء التحقيق مع ماهر بنيابة قصر النيل (وسط القاهرة).

واستأنف دفاع المتهمين، على قرار محكمة الجنح، بحبس النشطاء، أمام محكمة جنح مستأنف عابدين، التي قضت بتأييد الحكم في 22 أبريل 2014 بسجن الثلاثة، لمدة 3 سنوات لكل منهم في القضية المتهمين فيها بـ «التظاهر بدون إذن وخرق قانون التظاهر».

وينص قانون التظاهر المصري، الصادر في نوفمبر2013، على ضرورة الحصول على ترخيص من وزارة الداخلية قبل التظاهر، ويفرض عقوبات على المخالفين تصل إلى السجن والغرامة، ويتيح للشرطة استخدام القوة لفض التظاهرات المخالفة، فيما يواجه القانون انتقادات واسعة محلية ودولية.

إحباط محاولة تفجير خط مياه رئيسي مجهولون يستهدفون مجلس مدينة كرداسة واحتراق 4 سيارات نقل وسيارة إطفاء

النيران تشتعل في مجلس مدينة كرداسة

الجيزة ـ أ.ش.أ ـ وكالات: أكد مصدر أمني بمديرية أمن الجيزة أن التحريات الأولية لحريق مجلس مدينة كرداسة، قيام مجهولين بإلقاء العديد من زجاجات مولوتوف على المبنى، ما أدى إلى اشتعال النيران في 4 سيارات نقل كانت متواجدة بمقر المجلس وأدى ذلك إلى تفحم تلك السيارات، بالإضافة إلى سيارة إطفاء ومحاولة إحراق لودر وسكب بنزين على جريدر وانتقلت 8 سيارات إطفاء تابعة للإدارة العامة للحماية المدنية بالجيزة وتمت السيطرة على الحريق.

وقام د.علي عبدالرحمن محافظ الجيزة امس بتفقد مبنى مركز ومدينة كرداسة التي شهدت تواجدا مكثفا لقوات الأمن المركزي للسيطرة على الأوضاع وعودة الهدوء والتعامل مع أي أحداث طارئة.

وقال المحافظ، في تصريحات له أثناء الزيارة التي رافقه فيها اللواء أسامة شمعة نائب المحافظ واللواء عبدالحميد الحص نائب مدير أمن الجيزة وخيري مرسي رئيس المدينة، إنه تم اتخاذ جميع الإجراءات للحفاظ على معدات وسيارات المدينة بما يضمن عدم تكرار الاعتداء عليها، كما ستتم إعادة توزيع المعدات الخاصة بالمدينة والاستعانة بشركات نظافة خاصة في ضوء تعطل عدد كبير منها جراء الهجوم وحتى تستمر خدمات النظافة المقدمة للمواطنين بالمدينة والوحدات المحلية التابعة.

وأضاف أن الأعمال تسير بالمباني الخدمية كالمعتاد ولم تتأثر الخدمات التي يتم تقديمها للمواطنين.

وأكد عبدالرحمن أن قوات الحماية المدنية نجحت في السيطرة على النيران المشتعلة في السيارات وعدم امتدادها إلى المباني الخدمية، كما نجح خبراء المفرقعات في تفكيك عبوة ناسفة تم زرعها على ماسورة مياه بالشارع السياحي.

واضاف أن غرفة العمليات بديوان عام المحافظة مستمرة في الانعقاد طوال الساعة لتلقي البلاغات والتعامل معها، مشيرا إلى أنه قد وردت أمس بلاغات ببعض التجمعات من العناصر التخريبية بالطالبية وصفط اللبن وناهيا وعثمان محرم وقامت قوات الأمن بالتعامل معهم وتفريقهم.

إلى ذلك، أحبطت قوات الأمن المصرية محاولة تفجير خط المياه الرئيسي بكرداسة بمحافظة الجيزة جنوب القاهرة بعبوة شديدة الانفجار زرعها مجهولون أسفله. نجح خبراء المفرقعات في تفكيك العبوة قبل انفجارها بدقائق، حيث تبين أنها عبارة عن ماسورة حديدية موصولة بدائرة كهربائية ويعلوها منظم ومفجر، وتم تفجيرها بواسطة مدفع مياه.

79٪ من المصريين ينوون المشاركة في الانتخابات البرلمانية

القاهرة ـ أ.ش.أ: كشف المركز المصري لبحوث الرأي العام (بصيرة) في استطلاع للرأي أن 79٪ من المصريين سيشاركون في انتخابات مجلس النواب المخطط انعقادها في شهر مارس المقبل، بينما 11٪ لا ينوون المشاركة و10٪ أعربوا عن عدم قدرتهم على تحديد القرار بعد.

وأوضح ماجد عثمان مدير المركز أن الاستطلاع، الذي تم باستخدام الهاتف المنزلي والمحمول على عينة احتمالية حجمها 2020 مواطنا في الفئة العمرية 18 سنة فأكثر في جميع محافظات الجمهورية، في الفترة من 13 الى 15 يناير، أن نسبة من ينوون المشاركة ترتفع من 75٪ في الحضر الى 82٪ في الريف، كما ترتفع من 72٪ في المحافظات الحضرية الى 78٪ في الوجه القبلي و82٪ في الوجه البحري.

وأشار الى أن الفئة العمرية من 50 عاما فأكثر تنوى المشاركة بنسبة 86٪ مقابل 72٪ بين الشباب في العمر من 18ـ29 عاما، بينما تنخفض النية في المشاركة مع ارتفاع المستوى التعليمي لتبلغ نسبة من ينوون المشاركة 81٪ بين الحاصلين على تعليم أقل من متوسط مقابل 72٪ بين الحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى.

وأكد عثمان أن النتائج تظهر أن 35٪ من المصريين يوافقون على مشاركة الأحزاب ذات المرجعية الدينية في انتخابات مجلس النواب بينما 47٪ يرفضون ذلك و18٪ أجابوا بأنهم لا يعرفون، لافتا الى أن نسبة من يرفضون مشاركة الأحزاب الدينية في انتخابات مجلس النواب ترتفع من 40٪ بين الحاصلين على تعليم أقل من متوسط الى 60٪ بين الحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى، وفي المقابل تنخفض نسبة من لا يعرفون من 25٪ من الحاصلين على تعليم أقل من متوسط الى 6٪ بين الحاصلين على تعليم جامعي أو أعلى.

وأشار الى أن نسبة الذين يوافقون على مشاركة الأحزاب الدينية تبلغ 37٪ في الوجه القبلي مقابل 34٪ في الوجه البحري و32٪ في المحافظات الحضرية بينما تبلغ نسبة من يرفضون مشاركة هذه الأحزاب في الانتخابات 43٪ في الوجه القبلي مقابل 47٪ في الوجه البحري و55٪ في المحافظات الحضرية.

وعما اذا كانوا يميلون لأحزاب التيار المدني أم التيار الاسلامي أجاب 55٪ من المصريين بأنهم يميلون لأحزاب التيار المدني و13٪ أجابوا بأنهم يميلون لأحزاب التيار الاسلامي و24٪ أجابوا بأنهم لا يستطيعون التحديد بينما 8٪ ذكروا اجابات أخرى تشمل عدم وجود فرق أو أنهم يميلون الى من سيقدم لهم خدمات.

تقرير إخباري

اليونان تنتفض على «الوصاية الأوروبية»

جاء فوز حزب «سيريزا» اليساري الراديكالي في الانتخابات البرلمانية في اليونان متوقعاً، لكنه يتجاوز سقف التوقعات من حيث حجمه، ذلك أن هذا الفوز فاق كل التوقعات وحمل انتصارا كاسحا من شأنه أن يغير وجه اليونان السياسي ومسار علاقتها مع الاتحاد الأوروبي.

وأظهرت النتائج فوزا كبيرا لحزب سيريزا (تكتل اليسار الراديكالي)، مع 36,3٪ من الأصوات، أعطته 149 مقعدا في برلمان يضم 300 عضو. الفارق كان معتبرا مع حزب «الديموقراطية الجديدة الذي شكل الحكومة مؤيدا لشروط الإنقاذ المالي، إذ حصل على 27,8٪ من الأصوات أعطته 76 مقعدا.

وكان «سيريزا» بحاجة إلى مقعدين آخرين فقط، ليحكم اليونان وحده.

لذلك كان الخيار السياسي لقيادته الذهاب إلى التحالف مع حزب صغير من اليمين الوسطي، يتفق معه على أولوية رفض التقشف وشروط الإنقاذ ويختلف معه على قضايا أخرى.

هكذا تحالف تسيبراس مع يانوس كامينوس، زعيم حزب «اليونانيون المستقلون» الذي فاز بـ 13 مقعدا. هذا التحالف سيمكن «سيريزا» من موقف تفاوضي قوي مع بروكسل وبرلين.

عيون أوروبا كلها كانت مثبتة على السياسي الشاب أليكسيس تسيبراس، بعدما قاد حزبه «سيريزا» إلى فوز تاريخي. القارة شاهدته وهو يخاطب الشعب اليوناني الذي سلحه بتفويض واضح، ليعد بإنهاء «خمس سنوات من الإذلال والألم» سببتها سياسات التقشف.

وتسيبراس رئيس حزب «سيريزا» منذ 2008 ونائب رئيس اليسار الأوروبي منذ 2010، هو أصغر رئيس للوزراء في تاريخ اليونان. وهو أول حزب حاكم في أوروبا يرفض صراحة سياسات التقشف التي تدعو إليها خصوصا ألمانيا. كما يدعو «سيريزا» الى خفض الدين اليوناني الذي يلقى رفضا من دائني البلاد، الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي.

ووجه اليونانيون رسالة واضحة لأوروبا مفادها رغبتهم بكسر التقشف ورفع الوصاية الأوروبية عنهم، وفرض ملف نتائج الانتخابات الأخيرة في اليونان نفسه على أعمال اجتماعات وزراء المال الأوروبيين في بروكسل، في وقت تراجع اليورو بشدة أمام الدولار بعدما فاز «سيريزا» في اليونان.

وهبط اليورو لفترة وجيزة الى 1,1088 دولار، وهو أدنى مستوياته في أكثر من 11 سنة.

وبعدما كان صناع القرار الأوروبي في بروكسل يراقبون تسيبراس بفضول وقلق، بات الكابوس أمرا واقعا بالنسبة للحكومة الألمانية، فالحزب اليوناني فاز واعدا بتحقيق أمرين: رفض الالتزامات التي قطعتها الحكومة السابقة كشروط للإنقاذ، ما يعني إلغاء التقشف، والدعوة إلى إقامة «مؤتمر أوروبي للدين» بهدف شطب نصف الدين الخارجي الهائل على اليونان.

وقضية شطب الدين تمثل مسألة بالغة الحساسية لبرلين، ولمجمل حكومات اليورو التي تملك 60٪ من ديون اليونان المقدرة بنحو 319 مليار يورو. صندوق النقد الدولي والمصرف المركزي الأوروبي يملكان 16٪ من هذه الديون، ويؤكدان أنه «من المستحيل، من الناحية القانونية»، أن يشطبا أي جزء من حصتهم.

لذلك سربت برلين، للضغط على «سيريزا»، أن احتمال خروج اليونان من اليورو لايزال واردا، على اعتبار أن التكتل المالي قام بإصلاحات تمكنه من تحمل ذلك. لكن قيادة «سيريزا» تقول إنه «من المستحيل» تسديد الدين وضخ استثمارات يحتاجها الاقتصاد للتعافي، بعدما بلغت نسبة الديون 175٪ من الناتج الإجمالي.

وتعرب ألمانيا عن قلقها حيال فوز «سيريزا» في اليونان، ما قد يؤدي الى إعادة النظر في السياسة الأوروبية التي دعت إليها والمبنية على الإصلاحات البنيوية والتقشف المالي.

ولكن برلين تريد بقاء اليونان في منطقة اليورو، لأن هدف الحكومة الألمانية منذ بدء الأزمة هو الحفاظ على الاستقرار في منطقة اليورو مع مجمل دول المنطقة. ويرى خبراء اقتصاديون أن «لعبة بوكر مثيرة للاهتمام» بين مركل وسيريزا، لأن «من غير الوارد حاليا بالنسبة إلى الحكومة الألمانية التفاوض حول شطب ديون، لكن لابد من أن تقدم برلين تنازلا، فلا تكون الجهة التي دفعت اليونان إلى الهاوية. يجب تخفيف الديون، من خلال تمديد مهلة القروض مثلا وخفض نسب الفائدة أكثر على بعض القروض». ويحذر هؤلاء من أن رفض تخفيف الدين سيكون خطأ لان ذلك يعني «الحكم على اليونان بسنوات مديدة من الصعوبات وسيشجع الحركات السياسية المتطرفة، ما سيثير «بلبلة شديدة في منطقة اليورو بمجملها».

وأعاد نجاح اليسار الراديكالي اليوناني في الانتخابات على أساس برنامج اجتماعي جذري مضاد للتقشف وينص على أولوية تأمين الوظائف وزيادة الحد الأدنى للأجور، التحدي الديموقراطي إلى جدول أعمال الشعوب الأوروبية. وعلى الفور، انتشر ذلك الأمل الديموقراطي في إيطاليا وإسبانيا والبرتغال. وفي الواقع، لا تغامر اليونان بتحديها للغرب بالمضي في طريق مسدود بالأساس، لم يكن اتجاهها يسارا ليتحقق أو ليكون ذا وزن فاعل، لولا ما يشهده العالم منذ سنوات من انقسام في السياسة الدولية بين محورين. هذا الانقسام، برغم أن موازين القوى التي تحمله لم تنضج بعد، إلا أنها غدت تتيح لدولة في حجم اليونان أن تتجه يسارا. الخيار الروسي لليونان هو خيار موضوعي ووارد.

رئيس الحكومة اليونانية الجديد اليكسيس تسيبراس بعد اداء اليمين الدستورية امس الاول (ا.ف.ب)

نجاح اليسار في اليونان يعيد التحدي الديموقراطي على جدول أعمال أوروبا